الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو واعلان الجمهورية

وجاءت حركة الجيش فى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعلن نداء الثورة، وتصر على ضرورة تنازل الملك فاروق عن العرش ، ومغادرته للبلاد فوجه رجال الجيش الى الملك انذار نصه « من اللواء أركان حرب محمد نجيب .. باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك .. انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب .. فوضى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد .. على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه ، والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول عن رغبة الشعب من نتائج[١] .

وقد صاحب هذا الانذار ارسال بعض المدرعات والمدفعية لدعم قوات الثورة بالاسكندرية استعدادا لعملية عزل الملك بالقوة لو رفض الانذار[٢] ، ولكن الملك فاروق رضخ للانذار وصدر أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ يعلن التنازل عن العرش لولى العهد الأمير أحمد فؤاد .

---

(١) سيد مرعى : اوراق سياسية ، ج ١ ، القاهرة — المكتب المصرى الحديث ص ٢٠١ — ٢٠٢ .

(٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة — دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥ ص ٤٦ .

ولما أعلنت الاذاعة المصرية خبر تنازل الملك عن العرش ومغادرته للبلاد كان الخبر مفاجأة لجماهير الشعب المصرى الذين أعلنوا عن فرحهم وسعادتهم للتخلص من هذا الملك الذى أصبحت مباذله وسهراته مضغة فى الأفواه فنزل الكثيرون منهم الى الشوارع مظهرين سرورهم وسعادتهم لهذا الخبر السار[٣] فقد أحسوا ولأول مرة أنهم تخلصوا من الملكية . وأصبح حكامهم لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا[٤] .

وكانت أول قضية واجهت قادة الثورة هى قضية الوصاية على العرش ، وتعيين مجلس لها ، وهى قضية دستورية اذ تنص المادة ٥١ من الدستور على أن « لا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى مجلس النواب والشيوخ اليمين »[٥] الذى يتضمن احترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[٦] وللملك حق اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان اختيارهم ، ولما كان مجلس النواب منحلا وجب أن يعود للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة[٧] ولما كانت الانتخابات ستستغرق وقتا غير قليل ، ورجال الثورة لا يرغبون فى دعوة المجلس القديم استقر الأمر على ايجاد نظام مؤقت للوصاية يؤلف من ثلاثة تتتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة[٨] .

---

(٣) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، ج ١ ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ص ٦١ .

(٤) الجمهورية ، العدد ١٩١ فى الجمعة ١٨ يونية ١٩٥٤ .

(٥) الحكومة المصرية ، أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ، القاهرة — المطبعة الأميرية ١٩٢٣ ص ٧ .

(٦) نفسه ، المادة ٥٠ ص ٧ .

(٧) دار الوثائق : محاضر جلسة لجنة الدستور . الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ (المادة ٥٢) .

(٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٦٤ .

وشكلت هيئة الوصاية من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات باشا والقائمقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية[٩] .

ولما كان فى تشكيل مجلس الوصاية عودة الى النظام الملكى ، واستبعاد فكرة اقامة جمهورية فى مصر فقد ناشد الدكتور طه حسين رجال الثورة اعلان الجمهورية موضحا أن مصر « سئمت النفاق من الملوك .. وآن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها »[١٠] وذكر أن السبيل الى ذلك هو أن تتخلص مصر من الملكية ومن الأشخاص الذين لا يسألون ولا ينقدون ثم وضح أن المستقبل أصبح للنظام الجمهورى ، وان الملكيات الباقية أصبحت آثارا وتقاليد لا أكثر كما أنها أصبحت كابوسا فى مصر يجثم على صدر الشعب كله ، ثم طاب رجال الجيش باعلان الجمهورية ، وأعرب عن أمله فى قيام الشعب المصرى باعلان الجمهورية اذا تردد رجال الجيش فى ذلك[١١] .

وعندما سئل الدكتور طه حسين عن نوعا لجمهورية التى تتلاءم مع مصر قال « أنا أميل شخصيا الى الجمهورية الأوربية التى لا يحكم فيها الرئيس ، وانما هو رمز للدولة ليس غير ، وجائز أن نصل بعد تطور بعيد الى الجمهورية كما هى فى الولايات المتحدة ، ولكن يحسن ألا يكون هذا الا بعد أن يتم النضج السياسى للشعب »[١٢] .

ولنا أن نتساءل هل كان فى فكر قادة ثورة ٢٣ يوليو فى بداية حركتهم رواية واضحة عن تغيير الحكم فى مصر من ملكى الى جمهورى ؟

---

(٩) عبد اللطيف البغدادى : المذكرات السابقة ص ٦٥ .

(١٠) روز اليوسف العدد ١٢٨٠ فى ١٩٥٢/١٢/٢٢ تحت عنوان « طه حسين يتكلم : لماذا ادعو الى الجمهورية — لقد سئمت النفاق » .

(١١) نفسه .

(١٢) روز اليوسف : العدد السابق حديث للصحفى سامى داود مع الدكتور طه حسين .

يذكر اللواء محمد نجيب أن رؤية قادة الثورة فى أول الأمر لم تكن قد وصلت الى حد اقامة الجمهورية بل اكتفوا بعزل الملك واحلال ولى العهد محله[١٣] .

ويذكر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أنه فى « يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ، ولكن لم يكن فى خاطرنا أبدا أن نحكم »[١٤] كما وضح أنه بعد خروج الملك طلب مجلس قيادة الثورة من حزب الوفد أن يستعد لتولى الحكم[١٥] وقد أوضح الدكتور عبد العظيم رمضان ذلك فذكر أن ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا فى أول أمرهم أكثر من القيام بانقلاب محدود لاسقاط حكم فاروق واجراء بعض التطهير والاصلاح فى الحياة السياسية مع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذى أرساه دستور ١٩٢٣[١٦] .

والواقع أن تطور الأحداث يؤكد ذلك فقد أبقى قادة ٢٣ يوليو دستور ١٩٢٣ فى بداية الأمر ليكون القاعدة المنظمة لشئون الحكم بعد الثورة . مما يجعلنا نتساءل لماذا لم يتجه قادة ٢٣ يوليو الى الدعوة للجمهورية مباشرة فى بداية حركتهم ؟

تؤكد الوقائع أن قادة الثورة تريثوا فى الموقف أول الأمر ترقبا

---

(١٣) محمد نجيب : المرجع السابق ص ٢٢ .

(١٤) مصلحة الاستعلامات : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث فبراير ١٩٦٠ — يناير ١٩٦٢ خطاب فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ص ٥٧٥ .

(١٥) نفسه .

(١٦) عبد الناصر روازمة مارس ١٩٥٤ . القاهرة — روز اليوسف ص ١٢ .

للأحوال ، فكان موقفهم تكتيكيا حتى تستقر لهم الأمور فتجربة الثورة العرابية كانت ماثلة فى أذهانهم حيث تدخل الانجليز عسكريا فى مصر بحجة الحفاظ على الحقوق الشرعية للخديو توفيق ، فموضوع الشرعية للملكية كان فى أذهانهم ولكى يكسبوا اعتراف الدول الكبرى بحركتهم تريثوا فى الموقف وخصوصا وان القوات الانجليزية كانت لا تزال موجودة على ضفاف القنال ويمكنها التدخل بحجة حماية الحقوق الشرعية للملك ، كما أن رجال الثورة أرادوا ألا يعطوا الفرصة لآخرين فى الداخل وخصوصا وأن معظمهم كان ضد حزب الوفد لتأليب الأوضاع الداخلية ضدهم يضاف الى ذلك مخاوفهم مما يترتب على الغاء الملكية ، فقد كانت هذه العملية فى تصورهم كثيرة المخاطر ، ولكن الأمور كانت أسهل مما توقعوا .

ولما رأى قادة الثورة أنه من الصعب عليهم تحقيق التغييرات الثورية لأسس العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى فى ظل دستور ١٩٢٣ قرروا الغاءه فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، حيث أصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة[١٧] وتألفت هذه اللجنة من خمسين عضوا من مختلف الكفاءات والاتجاهات والاحزاب[١٨] وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها فى مساء ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ بقاعة مجلس النواب بالقاهرة وانتخب على ماهر رئيسا لها كما انتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوا سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور تفرع منها لجنة من

---

(١٧) طعيمة الجرف : القانون الدستورى ومبادىء النظام الدستورى فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ص ٨٨ .

(١٨) عن هذه الاسماء انظر عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ص ٦٦ — ٦٧ .

خمسة أعضاء[١٩] لكى تبحث نظام الحكم فى مصر هل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها ويتضمن قرارها بالاجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وأن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب[٢٠] .

وأخذ رجال الثورة يروجون لفكرة الجمهورية فى الصحف ففى ١٧ يونيو ١٩٥٣ أدلى جمال عبد الناصر بحديث لمندوب الأهرام أعلن فيه عن رأيه فى نظام الحكم الذى يجب أن تقوم عليه مصر الحديثة فقال « انى أرى أن النظام الملكى قد تآكل وانتهى بعد أن أتى سوس الفساد والخيانة على عرشه ولن تقوم لهذا النظام قائمة ثانية .. وان الجمهورية آتية لا ريب فيها »[٢١] .

وفى ١٨ يونية ١٩٥٣ أعلن عن اسقاط أسرة محمد على ، وخلع الملك أحمد فؤاد الثانى ، وقيام النظام الجمهورى ذلك الحدث الهام الذى جاء ثمرة لتطور كفاح الشعب على تعاقب السنين ، كما قرر مجلس قيادة الثورة تولى اللواء محمد نجيب رياسة الجمهورية ، وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس حيث أعلن باسم الشعب :

١ — الغاء النظام الملكى ،وانهاء أسرة محمد على مع الغاء الالقاب من أفراد هذه الأسرة .

٢ — اعلان الجمهورية وتولى اللواء محمد نجيب رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

---

(١٩) هؤلاء الأعضاء هم : عبد الرازق السنهورى — عبد الرحمن الرافعى — مكرم عبيد — السيد صبرى — عثمان خليل عثمان .

(٢٠) الرافعى : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢١) مصلحة الاستعلامات ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر — القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — يناير ١٩٥٨ ص٣١—٣٢ .

٣ ــ يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد[٢٣] .

وصار يوم ١٨ يونية من كل عام عيدا وطنيا من الأعياد الرسمية سمى « عيد الجمهورية » وخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرياسة الجمهورية وأطلق عليه « القصر الجمهورى »[٢٣] .

ولكى يكسب قادة الثورة اعترافا دوليا بما حدث أعلن البكباشى جمال عبد الناصر « ان قيام النظام الجمهورى فى مصر لا يعنى أن مصر تعادى النظام الملكى فى أى بلد من البلاد »[٢٤] كما علقت جريدة الأخبار على ذلك بأن مصر اذ تعلن النظام الجمهورى لا تنظر الا لمصالحها وظروفها[٢٥] .

وقد استقبل الشعب المصرى اعلان الجمهورية بحماسة بالغة حيث أحس ولأول مرة فى تاريخه الطويل أنه تحرر من الملكية والملوك الذين أذلوه واستغلوه ، وأصبح حكامه لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا[٢٦] .

وقد عبرت مختلف طبقات الشعب عن فرحتها باعلان الجمهورية بارسال آلاف البرقيات للتعبير عن مباركتهم لما حدث[٢٧] ومع ذلك فان الاستاذ محمد زكى عبد القادر حذر فى مقاله « نحو النور » من انحراف

---

(٢٢) النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، ص ٥٣٧ .
(٢٣) الرافعى : المرجع السابق ص ٨٧ .
(٢٤) الأخبار : العدد ٣١٣ فى الأحد ٢١ يونية ١٩٥٣ .
(٢٥) نفسه : تحت عنوان « كلمة اليوم » .
(٢٦) الجمهورية : العدد ١٩١ فى ١٨ يونية ١٩٥٤ .
(٢٧) الاخبار الجديدة : العدد ٣١٣ من السنة الثانية فى ١٩٥٣/٦/٢١ تحت عنوان « فرحة الشعب باعلان الجمهورية » .

قادة الثورة الى المظاهر التى تقرب الجمهورية من الملكية ، وطالبهم بأن يكونوا أسوة حسنة لمواطنيهم ، فقال « ان تربية الشعوب تكون بالاسوة الحسنة واشعارها بأن الحاكم يحترمها »[٢٨] كما أوضح الاستاذ كامل الشناوى فى مقال له « ان نجاح الجمهورية التى هى كسب عظيم للشعب يتطلب من الشعب جهادا شاقا فى تربية نفسه تربية جمهورية فلا ينبغى أن يعامل رئيس الجمهورية كملك أو حاكم مطلق بل يجب أن ينظر اليه كفرد عادى يحاسبه على الخطأ ويبصره بالصواب »[٢٩] .

ولقد كان للتأييد الساحق الذى منحه الشعب للواء محمد نجيب أكبر الأثر فى جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلى بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أنه واجهة للثورة ، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين نجيب ورفاقه حول كثير من الأمور[٣٠] منها الاجراءات التى اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى وتشكيل محكمة الثورة ، ولما أحس مجلس قيادة الثورة أن محمد نجيب يشكل عقبة فى طريقهم انتهزوا فرصة الغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية فقرروا ابعاده عن قيادة القوات المسلحة[٣١] وأصدروا قرارا بتعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا عاما ، وترقيته أربع رتب مرة واحدة ليصل الى رتبة اللواء ، وقد اعترض محمد نجيب على هذه القرارات كما اعترض على اعلان النظام الجمهورى دون استفتاء شعبى ، ووصل الأمر بينه وبين رجال الثورة الى درجة التحدى[٣٢] ولم تلبث الأمور أن تدهورت بين الفريقين حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب فى جلساته فقدم نجيب

---

(٢٨) نفسه تحت عنوان « نحو النور » .
(٢٩) نفسه : العدد ٣١٤ من السنة الثانية فى ٢٢ يونية ١٩٥٣ .
(٣٠) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٦٠ .
(٣١) أنور السادات : البحث عن الذات ، القاهرة — المكتب المصرى الحديث ، مايو ١٩٨٠ ص ١٣٩ .
(٣٢) سيد مرعى : المرجع السابق ، جـ٢ ص ٢٧٦ .

استقالته فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ الى مجلس قيادة الثورة فكان ذلك بمثابة الفجر الحقيقى لأزمة مارس ١٩٥٤[٣٣] .

ونظرا لما حدثته استقالة محمد نجيب من تأثير فى الرأى العام ورغبة من قيادة الثورة فى احتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة وحفاظا على وحدة الأمة أعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء محمد نجيب بعد أن تم الاتفاق معه بخصوص ذلك[٣٤] .

وعاد محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ولكن بدون سلطات ، ومضى فى مهاجمة مجلس قيادة الثورة والدعوة الى الديمقراطية ، وكان واضحا أن نجيب سيمضى فى هذا التيار ما دام بعيدا عن السلطة ، وشعر عبد الناصر أن تحدى نجيب للثورة سوف يعرقل مسيرتها لذلك قام بمناورة بارعة اذ تقدم باقتراح الى الاجتماع المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بعودة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب واسناد رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء الى رئيس الجمهورية مرة أخرى[٣٥] وبذلك ضمن عبد الناصر التهدئة مع نجيب خلال تلك المرحلة المصيرية التى تجتازها الثورة ، وفى نفس الوقت كان الهدف الآخر الذى يسعى اليه نجيب هو طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبى لأنه كان يشعر أنه رئيس جمهورية بالتعيين[٣٦] . كما كان له عدة مطالب هى :

١ — أن كون له كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة عدم وجود برلمان .

---

(٣٣) عن هذه الأزمة وتطوراتها انظر : د. عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ص ١٦٧ وما بعدها .

(٣٤) سيد مرعى : المرجع السابق ، ج ٢ ص ٢٨١ .

(٣٥) نفسه : ص ٢٨٢ .

(٣٦) نفسه : ج ٢ ص ٢٨٦ .

٢ — أن يستفتى الشعب على النظام الجمهورى قبل اقرار الدستور الجديد .

٣ — أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل اقرار الدستور أيضا بالانتخاب المباشر .

٤ — أن يعود الضباط الى صفوف الجيش(٣٧) .

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٤ وبمناسبة الاحتفال الأول بعيد الجمهورية ألقى اللواء محمد نجيب كلمة ذكر فيها أن الحكم الجمهورى هو حكم الشعب للشعب ولصالحه ، وأنه للتطور الطبيعى نحو احقاق العدل والمساواة بين الناس ، كما أوضح أن مصر قبل اعلان الجمهورية كانت سلعة يرثها الأبناء على آبائهم مهما كان الأب خاملا أو جاهلا أو كان الابن ظالما ومستبدا(٣٨) .

ولما ثبت من التحقيقات فى قضايا الاخوان المسلمين أن اللواء محمد نجيب كان على اتصال بهم منذ ابريل ١٩٥٤ ، وأنه كان معتزما بعد نجاح انقلابهم تأييد حركتهم ودعوة الجمهور للانضمام اليهم قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ اعفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها ، وأن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية.

---

(٣٧) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ج ١ ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ص ١٢٧ .

(٣٨) الجمهورية ، العدد ١٩١ فى ١٨ يونية ١٩٥٤ .

وفى ٢٢ يونيو ١٩٥٦ انتخب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء ، وبذلك تم ولأول مرة فى تاريخ مصر انتخاب الشعب فى استفتاء عام رئيسا لجمهورية مصر .

وبانتخاب جمال عبد الناصر حل مجلس قياد ةالثورة ، وأصبح جمال عبد الناصر هو المسئول عن مصر سواء من ناحية السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، وبذلك دخلت مصر فى طور جديد من حياتها السياسية .